مجموعة البريكس ودورها في التنافس الدولي وتداعياته على القارة الإفريقية

عبد العزيز محمود أبو عليان*

*جامعة سكاريا، تركيا

ملخص: أُسِّست مجموعة البريكس لتكون تحالفًا يسعى إلى تعزيز التأثير في الساحة العالمية دون استبدال الغرب، حيث شهدت تطورًا كبيرًا في العقدين الماضيين، من خلال التركيز على المشرعات الطموحة للبنية التحتية، والتنمية المستدامة، وهذا يعكس رؤية مستقبلية لتحقيق توازن أكبر في العلاقات الاقتصادية، وتعزيز العدالة الدولية. تعمل الصين لتحقيق أهدافها الاقتصادية والإستراتيجية، بينما تركز روسيا على تحقيق أهداف جيوإستراتيجية في مواجهة التحديات الغربية. الانضمام الجديد لدول إفريقية يمكن أن يغير ديناميات المجموعة، ويعزز وضع إفريقيا في المشهد الدولي. وهذا الأمر يسوّغ أهمية مجموعة البريكس بوصفها تكتلاً يسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بشكل أكثر توازنًا وشمولاً، وذلك من خلال دعوتها إلى إصلاح مجلس الأمن الدولي، وتوسيع عضويته لتشمل دول البريكس بمقاعد دائمة.

الكلمات المفتاحية: البريكس – التعاون – التنمية – الصراعات.

The BRICS and its Role in International Competition and its Repercussions on the African Continent

ABDALAZIZ .M. ABUELEYAN*

ORCID NO: 0000-0002-2648-9583

*Sakarya University, Türkiye.

ABSTRACT: *The BRICS group was founded as an alliance seeking to enhance its global influence without replacing the West, experiencing significant development in the past two decades. By focusing on ambitious infrastructure projects and sustainable development, it reflects a future vision to achieve a greater balance in economic relations and promote international justice. China works to fulfill its economic and strategic goals, while Russia concentrates on achieving geostrategic objectives in the face of Western challenges. The new addition of African countries can alter the dynamics of the group, enhancing Africa's position on the international stage.*

رؤيـــة تركيـــة
2023-(1/13)
95 - 118

Keywords: *BRICS – Cooperation – Development – Conflicts.*

DOI:10.36360/1560-012-004-007

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة دور مجموعة البريكس في التنافس الدولي وتداعياته على القارة الإفريقية، حيث تمثل هذه المجموعة التحالف الذي نشأ في إطار تحولات جيوسياسية عالمية، حيث يسعى أعضاء البريكس، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا- إلى تحقيق تأثير سياسي أكبر، وتعزيز تمثيلهم في النظام الدولي.

تستند الدراسة إلى تحليل دور البريكس في جوانب من التنافس الدولي، بدءًا من المفاوضات الدولية حتى جهود حفظ السلام وتسوية النزاعات. نسلّط الضوء على كيفية تأثير هذا التحالف في تغيير الديناميات السياسية العالمية وتحدّي التفوّق الغربي، وكذلك في التوسع في المجموعة وتداعياته على القارة الإفريقية. من خلال استكشاف مواقف البريكس من القضايا الرئيسة، مثل الأزمات الإقليمية والصراعات الدولية، نهدف إلى فهم كيف يسهم دورها في تشكيل المشهد الدولي وتحديد مسارات التنافس الدولي. يتناول البحث أيضًا مشروعات البنية التحتية والاستثمارات المشتركة التي قامت بها البريكس، وكيف يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي العالمي.

نسعى في هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التأثير الفعّال الذي تحمله مجموعة البريكس في التنافس الدولي، وكيف يمكن لتحالفها أن يؤدّي دورًا أكبر في تحديد مستقبل النظام الدولي.

المبحث الأول: مجموعة بريكس: النشأة والأهداف ومجالات التعاون

أولًا: نشأة مجموعة بريكس BRICS

شهد عام 2006 المناقشات الأولية لتأسيس مجموعة بريكس؛ لتكوين تحالف اقتصادي ناشئ، يضم الصين وروسيا والهند والبرازيل لتكون الأعضاء الرئيسة. بدأت المجموعة باسم "بريك"، وفي عام 2011، انضمت جنوب إفريقيا لتكتمل المجموعة وتأخذ اسم "بريكس". يُعزى مصطلح "بريكس" إلى الحروف الأولى من أسماء الدول الأعضاء الخمس التي تشكل قوة اقتصادية مؤثرة في الساحة الدولية[1].

تظهر الصين لاعبًا بارزًا في المجموعة، فهي تمتلك مصالح إستراتيجية في جنوب إفريقيا، حيث تُعَدُّ الأخيرة بوابة جاذبة للصين لتسويق منتجاتها. تتبع الصين سياسة خارجية تعزز العلاقات السلمية مع الدول، ومن المتوقع أن يستمر هذا النهج حتى عام

2025. يمثّل تكوين مجموعة بريكس نسبة كبيرة من سكان العالم (42٪) وتسهم بنسبة 25٪ في الدخل القومي العالمي[2].

طُرِح مصطلح بريكس للمرة الأولى من المحلل الاقتصادي جيم أونيل في دراسة نُشرت عام 2001، وهو رئيس أحد أكبر البنوك في العالم؛ بنك جولدمان ساكس GOLDMAN SACHS، حيث قدّم توقعًا مهمًّا يشير إلى ارتفاع الأداء الاقتصادي للبرازيل وروسيا والهند والصين في المستقبل، حيث استند تحليله إلى النمو الاقتصادي السريع والتغيرات الهيكلية في هذه الدول، متوقعًا لها موقعًا بارزًا في الاقتصاد العالمي[3].

نشأت دول البريكس في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي شهدت انهيارات اقتصادية في عدة دول، بدءًا من الدول ذات الاقتصاديات الكبرى وصولاً إلى الدول الأقل نموًّا. كانت هذه الأزمة تجسيدًا للضعف الاقتصادي، وفي هذا السياق، أظهرت دول البريكس حاجةً ملحة إلى تكتل يجمعها ويحقق فوائد متعددة لأعضائها. وقد نجحت دول البريكس في الظهور كقوة اقتصادية عالمية قوية بفضل تجاوزها للتحديات الناجمة عن الأزمة المالية[4].

تتميز الدول المؤسِّسة لمجموعة البريكس بكونها دولاً نامية ذات اقتصاديات صناعية قوية، ومن الدول الكبرى الصاعدة. يعيش في هذه الدول الخمس نصف سكان العالم، وتوازي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ناتج الولايات المتحدة الذي يبلغ 13.6 تريليون دولار. وتتميز هذه الدول بامتلاك مجموع احتياطيات نقد أجنبي يبلغ 4 تريليونات دولار[5]. وقد وصف الرئيس الصيني لي جينتاو مجموعة البريكس بأنها "المدافعة عن مصالح الدول النامية، وأنها قوة من أجل تحقيق السلام العالمي"[6].

وقد قسم عدد من الخبراء المجموعة إلى مجموعتين، هما:

المجموعة الأولى: وهي الدول الكبرى الصاعدة في النظام الدولي التي تمارس تأثيرها في نطاقات متعددة على مستوى العالم، ولديها القدرة أن تمارس تأثيرًا اقتصاديًّا على الدول العظمى، وهي الصين وروسيا والهند، فهي الدول الكبرى في النظام الدولي، ولا تنتمي إلى الدول المتوسطة القدرات في النظام الدولي، لكن يطلق عليها دول صاعدة في النظام الدولي باعتبارها من الدول الأسرع نموًّا في الاقتصاد العالمي.

المجموعة الثانية: هي الدول المتوسطة القدرات الصاعدة في النظام الدولي، وهي الدول التي ليس بمقدورها أن تؤدي دورًا عالميًّا، ولكنها تمتلك وسائل يمكنها أن تؤدي دورًا إقليميًّا ولديها الرغبة في أن يكون لها دور عالمي من خلال ممارستها تأثيرًا في

أنماط التفاعلات على المستوى الإقليمي، مثل البرازيل وجنوب إفريقيا، وهي تُعَدّ من الدول المتوسطة القدرات في النظام الدولي، حيث تسهم في الاقتصاد العالمي من خلال تأثيرها في المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، كإسهامها في التجارة الخارجية في دخل منظومة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذلك دورها في التأثير في السياسة الدولية[7].

ثانيًا: أهداف مجموعة بريكس:

أُسِّست مجموعة بريكس لتكون تكتلاً اقتصاديًّا وسياسيًّا يضم خمس دول أساسية، لتقدم نموذجًا متقدّمًا في التعاون الاقتصادي للتأثير في النظام الدولي، حيث قامت المجموعة بتحديد أهدافها، وإنشاء المؤسسات، وعقد اللقاءات الخاصة بتحقيق تلك الأهداف. ولمجموعة بريكس العديد من الأهداف، منها[8]:

1- تعزيز التعاون الاقتصادي:

تهدف مجموعة بريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، سواء على الصعيد الثنائي أم المتعدد الأطراف؛ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، ويكون التعزيز عبر هذين المحورين:

– توسيع التجارة: تسعى مجموعة بريكس إلى تعزيز حجم التجارة الداخلية والخارجية بين دولها الأعضاء، وذلك من خلال إزالة الحواجز التجارية، وتسهيل تدفق البضائع والخدمات.

– تعزيز الاستثمار: تهدف المجموعة إلى جذب المزيد من الاستثمارات، سواء محلية أم أجنبية؛ لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين بنية الاقتصاديات الوطنية.

2- تحقيق التنمية المستدامة:

تركز المجموعة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم المشروعات التنموية، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات، ويتم تحقيق هذا عبر لآتي:

– دعم المشروعات التنموية: تركز مجموعة بريكس على دعم المشروعات التنموية في مختلف القطاعات مثل الطاقة والنقل، والبنية التحتية، بهدف تعزيز التنمية المستدامة.

– تحقيق الشمول الاجتماعي: تعمل المجموعة على تعزيز الشمول الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاجتماعية.

3- تعزيز القدرة التفاوضية الدولية:

تهدف مجموعة البريكس إلى تقوية تنسيقها في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والأطر الأخرى من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية

تهدف المجموعة إلى تعزيز قدرتها التفاوضية في المحافل والمؤسسات الدولية، والتأثير في صياغة السياسات العالمية، وذلك من خلال:

– المشاركة الفعّالة في المحافل الدولية: حيث تسعى المجموعة إلى تعزيز حضورها في المؤتمرات والمحافل الدولية؛ وذلك لتحقيق مبدأ التوازن في النظام الدولي.

– تشكيل تحالفات دولية: تعمل المجموعة على بناء تحالفات مع دول ومنظمات دولية للتأثير في بناء السياسات الدولية.

4- تعزيز التعاون الثقافي والتربوي: تسعى المجموعة إلى تعزيز التبادل الثقافي، والتربوي بين دولها الأعضاء مما يعزّز فهمها المتبادل والتلاحم الثقافي، كما تعمل بريكس على تعزيز التعليم والبحث العلمي بوصف ذلك جوانب أساسية لتحقيق التطور والتقدم.

5- تحقيق الرخاء والاستقرار والأمن في العالم: حيث تسعى مجموعة بريكس لتحقيق الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والقضايا الدولية والإقليمية الساخنة.

6- المحافظة على الاستقلالية: من خلال العمل على إنشاء مؤسسات مشتركة تسمح لها بتجنب الارتباط التبعي بالنظام العالمي المهيمن عليه الغرب.[9]

كما تهدف المجموعة إلى تقوية تنسيقها في الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين والأطر الأخرى من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ودفع إصلاحات النظم النقدية، والمالية العالمية، والقيام بدور كبير في تحسين الاقتصاد العالمي. واتفقت دول البريكس على أربع نقاط بشأن التعاون، لتكون أهدافًا مشتركة[10]:

– الالتزام بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك.

– التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دول البريكس.

– تطوير التعاون المتبادل، ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه.

– الالتزام بمبدأ التعاون الدولي، وتعزيز خطط التنمية على المستوى الدولي.

ثالثًا: المصرف المالي لمجموعة بريكس (بنك التنمية الجديد New Development Bank):

تسعى مجموعة بريكس جاهدة لتحقيق أهداف طويلة المدى، وتواجه التحديات الناشئة من الولايات المتحدة، فتحاول المجموعة تأسيس رؤية فكرية تشكل أساسها الاقتصاد بوصفه محركًا رئيسًا للتفاعلات الدولية. كما يُعَدّ الترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء مفتاحًا حقيقيًّا لبناء تعاون إستراتيجي، ومن هذا المنطلق، جرى تشكيل مؤسسات وأنظمة لمجموعة بريكس، ومن ذلك بنك التنمية الجديد الذي أُسِّس في عام 2015 برأسمال 100 مليار دولار. ويُعَدّ هذا البنك بديلاً للمؤسسات المالية الدولية التقليدية مثل البنك الدولي. ويستهدف بنك التنمية تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والاقتصادات الناشئة والنامية. وأيضًا تهدف إلى توفير حماية من الفوائد العالية، وتقلبات التضخم التي تؤثر في العملات المحلية، وهذا يوفر للدول حلاً مستدامًا وميسرًا لتمويل احتياجاتها التنموية.[11]

يتعامل البنك الجديد مع الحالات الخاصة التي انتقدها أعضاء مجموعة بريكس في البنك الدولي. فيتم توزيع رأس المال بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين بمقدار 50 مليار دولار، وتكون الأسهم المودعة بقيمة 10 مليارات دولار لكل دولة. كما يعتمد نظام الحصص على المساواة بين الأعضاء مع التركيز على التمثيل الجيد. هذا بالإضافة إلى اهتمام كبير جرى تجسيده بمفهوم الرئيس الصيني عام 2014[12].

خلال السنوات الثماني الماضية، قدم بنك بريكس تمويلاً لنحو 96 مشروعًا بإجمالي قيمة وصلت إلى 32.8 مليار دولار، بحسب ما ورد في موقع المصرف الإلكتروني. تنوعت هذه المشروعات في قطاعات مثل الطاقة النظيفة والطاقة الفعّالة والبنية التحتية لقطاع النقل والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية الرقمية. حصلت الصين والهند على نصيب الأسد من التمويل بنسبة 25٪ و24٪ على التوالي، بينما تساوت حصة البرازيل وجنوب إفريقيا عند 18٪، ونالت روسيا 14٪. بالمقابل، لم تتجاوز نسبة تمويل المؤسسات الدولية 1٪. كان الدولار العملة الرئيسة للتمويل بنسبة 68٪، بينما بلغت نسبة التمويل باليوان الصيني 18٪ ونسبة اليورو 8٪، كما يواجه البنك تحديات مثل المشكلة المتعلقة برأس المال، والخبرات، والتنافس مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى[13].

رابعًا: مجالات التعاون بين أعضاء مجموعة بريكس:

تسعى مجموعة بريكس إلى تعميق التعاون وتوسيعه وتكثيفه داخل المجموعة وبين الدول الفردية؛ من أجل تنمية أكثر استدامة وعادلة ومتبادلة المنفعة، ومن مجالات التعاون ما يأتي:[14]

1- التعاون الاقتصادي

- هناك تدفقات تجارية واستثمارية تنمو بسرعة بين دول البريكس بالإضافة إلى أنشطة التعاون الاقتصادي عبر مجموعة من القطاعات.

- جرى إبرام اتفاقيات في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري. التعاون في مجال الابتكار والتعاون الجمركي؛تعاون إستراتيجي بين مجلس أعمال البريكس واتفاقية احتياطي الطوارئ وبنك التنمية الجديد.

- تسهم هذه الاتفاقيات في تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في تعميق التعاون الاقتصادي وتعزيز أسواق التجارة والاستثمار المتكاملة.

1- التبادل بين الناس:

– أدرك أعضاء البريكس الحاجة إلى تعزيز التبادلات الشعبية وتعزيز التعاون الوثيق في مجالات الثقافة والرياضة والتعليم والسينما والشباب.

– تسعى التبادلات بين الناس إلى تكوين صداقات جديدة، وتعميق العلاقات والتفاهم المتبادل بين شعوب البريكس بروح الانفتاح والشمول والتنوع والتعلم المتبادل.

– وتشمل هذه التبادلات الشعبية منتدى الدبلوماسيين الشباب، والمنتدى البرلماني، ومنتدى النقابات العمالية، ومجموعة البريكس المدنية، فضلًا عن المنتدى الإعلامي.

2- التعاون السياسي والأمني:

– يهدف التعاون السياسي والأمني بين أعضاء البريكس إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية والتعاون من أجل عالم أكثر إنصافًا وعدلًا.

– توفر البريكس فرصًا لتبادل المشورة في مجال السياسات وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالتحديات المحلية والإقليمية فضلًا عن تعزيز إعادة هيكلة الهيكل السياسي العالمي بحيث يكون أكثر توازنًا، ويرتكز على دعامة التعددية.

– يُستخدَم البريكس بوصفه محركًا لأولويات السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا، ومن ذلك السعي إلى تحقيق الأجندة الإفريقية والتعاون بين بلدان الجنوب.

وبحسب مجالات التعاون التي سبق ذكرها، فإن مسارات التعاون التي تسير عليها المجموعة، هي:

– **المسار الأول:** المشاركة الدبلوماسية الرسمية بين الحكومات.

– **المسار الثاني:** المشاركة من خلال المؤسسات التابعة للحكومة، مثل الشركات المملوكة للدولة ومجالس الأعمال.

– **المسار الثالث:** المجتمع المدني والمشاركة بين الناس.

المبحث الثاني: توسّع مجموعة البريكس وتداعياته على القارة الإفريقية:

اختُتمَت في جوهانسبرج بتاريخ 24 أغسطس 2023 الجلسة العادية الخامسة عشرة

لقمة مجموعة البريكس بإعلان مهمّ حول توسيع المجموعة لتشمل ستة أعضاء جدد، هي: الأرجنتين، ومصر، وإثيوبيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. رحبت القمة بتلك الخطوة التاريخية، التي سيجري تنفيذها بدءًا من الأول من يناير 2024، والتي شدد عليها الرئيس الصيني شي جين بينغ. حيث يترتب على إدراج الأعضاء الجدد تأثيرات على المسار المستقبلي لتحالف البريكس، وتحديدًا بالنسبة للجزائر، التي تتطلع للانضمام إلى المجموعة، ولكن لم تُدرَج في القائمة.

أولًا: أهمية التوسع:

تتطلع دول مجموعة البريكس إلى تحقيق رؤية مشتركة للاقتصادات النامية من خلال التعاون الوثيق، وفقًا لتصريحات الرئيس الصيني شي جين بين خلال القمة في 24 أغسطس 2023. تعتبر المجموعة الآن أن لديها تأثيرًا مهمًّا ومسؤولية كبيرة في تحقيق السلام، حيث وصف توسيع العضوية بأنه "حدث تاريخي". من المتوقع أن يكون هذا التوسع نقطة بداية لفصل جديد من التعاون بين دول البريكس، وسيكون المستقبل مزدهرًا ومثمرًا للدول الأعضاء.

بلغ في عام 2022، حجم اقتصاد مجموعة بريكس حوالي 26 تريليون دولار، وهذا يمثل نسبة 25.6٪ من الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع بعد انضمام الدول الست الجديدة أن يصل الحجم إلى حوالي 29 تريليون دولار، التي تشكل نسبة 29٪ من الاقتصاد العالمي. ومع ارتفاع عدد دول البريكس إلى 11 دولة، سيصل إجمالي سكان المجموعة إلى أكثر من 3 مليار و670 مليون نسمة، أي ما يقرب من نصف سكان العالم؛ وهذا يبرز التأثير الكبير لتوسع المجموعة على الساحة الاقتصادية والديموغرافية العالمية.[15]

قال الرئيس الصيني شي جينبينغ، الذي تُعَدّ بلاده القوة الرائدة في مجموعة الدول غير الغربية، التي تمثل ربع اقتصاد العالم: إن «توسيع العضوية يشكل حدثًا تاريخيًّا». وأضاف أن «هذا التوسع يمثل نقطة انطلاق جديدة للتعاون في إطار بريكس، حيث يمنح آلية التعاون تلك قوة جديدة ويعزز الدفع نحو تعزيز السلام والتنمية على الصعيدين الوطني والعالمي.»[16]

عبر عدد من رؤساء الدول الجديدة المنضمة لمجموعة بريكس عن أهمية انضمامهم إلى التكتل بعد دعوة الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم؛ لتوسيع نطاق البريكس في سياق المنافسة مع الولايات المتحدة. أثنى رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد على هذه «اللحظة العظيمة»، معربًا عن استعداد إثيوبيا للتعاون من أجل نظام عالمي شامل

ومزدهر. وشدد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي على أن فوائد انضمام إيران لبريكس ستكون تاريخية، وستسهم في تعزيز العدالة والإنصاف والأخلاق والسلام الدائم على الساحة الدولية. وأعرب الرئيس الإماراتي محمد بن زايد عن تقديره لموافقة قادة بريكس على انضمام الإمارات، مؤكدًا التطلع إلى العمل المشترك لتحقيق رخاء جميع الدول وشعوب العالم. في السياق ذاته، أعربت مصر عن تطلعها للعمل مع باقي دول الجنوب للتصدي للتحديات التنموية.[17]

تعد إضافة الدول الست إلى مجموعة بريكس اعترافًا بالقوة الجماعية التي تسعى دول البريكس لفرضها على النظام العالمي. تعكس المساعي الصينية إصرارها على تحدي الهيمنة الغربية وإعادة تشكيل النظام العالمي. ورغم اختلاف المصالح بين الأعضاء الجدد، فإنهم يشتركون بشكل جماعي لتحدي التقليد الغربي السائد في النظام العالمي.[18]

ثالثًا: انعكاسات مُحتملة على القارة الإفريقية:

استضافت جنوب إفريقيا قمة مجموعة البريكس في أغسطس 2023، تحت عنوان «البريكس وإفريقيا»، وهذا يُظهر الاهتمام المتزايد الذي توليه دول المجموعة للقارة الإفريقية. وأسبغ انعقاد القمة أهمية إضافية على دور جنوب إفريقيا بوصفها قائدة في الكتلة الإفريقية ومركزية تأثيرها على الساحة الدولية. وقد تجلى ذلك في حضور قادة الصين والهند والبرازيل، مع التركيز في المناقشات على تعزيز التعاون بين مجموعة البريكس والدول الإفريقية، بخاصة في ظل التحول الذي تشهده القارة بوصفها مسرحًا للتنافس الدولي المتصاعد.[19]

قبل قمة البريكس الخامسة عشرة، ألمحت جنوب إفريقيا إلى اهتمام نحو 40 دولة بالانضمام للمجموعة. وفي المؤتمر الختامي للقمة، جرى الإعلان عن قبول انضمام ست دول جديدة فقط بدءًا من يناير 2024، وهي الدول المذكورة سابقًا. وأشارت تقديرات غربية إلى أن الدول الإفريقية تسعى إلى تعزيز تأثيرها العالمي من خلال البريكس، وهذا قد يؤدي إلى تغييرات في هياكل مؤسسات دولية رئيسة، وتعزيز وضع دول القارة الإفريقية في المشهد الدولي.[20]

تشير بعض التقارير الأمريكية إلى أن الحضور البارز للقادة الإفريقيين في قمة البريكس في جوهانسبرغ يعكس تصميم دول القارة على إحداث تغييرات في هياكل منظومة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يظهر هذا التحول في المقدمة الجزائر التي قدمت طلبًا للانضمام إلى بنك التنمية الجديد الذي أسّسته البريكس، بإسهام يُقدّر بحوالي 1.5 مليار

دولار. في الوقت نفسه، انضمت مصر بشكل رسمي إلى بنك البريكس في فبراير 2023، حيث يهدف البنك إلى توفير بديل للبنك الدولي، وتوفير إقراض بنسبة تصل إلى 30٪ بعملات محلية بحلول نهاية عام 2026.[21]

هناك جملة من الانعكاسات المُحتملة التي يمكن أن تنبثق بعد قمة «البريكس» الأخيرة على القارة الإفريقية، وهي:[22]

1. زيادة جاذبية «البريكس» للدول الإفريقية: تتمتع مجموعة البريكس بنفوذ سياسي واقتصادي متنام، حيث تشكل حوالي 40٪ من إجمالي سكان العالم، وتسهم بنحو 20٪ في التجارة العالمية، وتمتلك حصة قدرها 25٪ في الاستثمار الأجنبي العالمي، بالإضافة إلى 31.5٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المعدل بحسب القوة الشرائية. هذا يجعل مجموعة البريكس في موقف قوي وجاذبة للدول الإفريقية، حيث يمكنها توفير فرص أكبر للتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن إطلاق البريكس بنك التنمية الجديد في عام 2014 وآلية سيولة تُعرف بـ«ترتيب احتياطي الطوارئ» CRA تُعَدّ عوامل جذّابة للدول الإفريقية، بخاصةً مع تجربتها السابقة مع برامج التكيف الهيكلي والتقشف من قبل صندوق النقد الدولي، وهو ما يفسر رغبة الكثير من الدول الإفريقية في الانضمام إلى مجموعة «البريكس».

ربما تُعزّز هذا الطرحَ تأكيداتُ رئيس زامبيا ورئيس السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا «الكوميسا» الحالي، هاكيندي هيشيليما، عن أهمية التعاون المتنامي بين القارة الإفريقية ومجموعة البريكس. يؤكد هيشيليما رواج الشراكة وفوائدها المتبادلة، داعيًا إلى إجراء إصلاحات في النظام العالمي الحالي الذي يفرض ضغوطًا مستمرة على دول القارة الإفريقية. من جهة أخرى، يشير رئيس جيبوتي ورئيس هيئة الإيغاد الحالي إسماعيل عمر جيله إلى أن الشراكة بين إفريقيا ومجموعة البريكس تُعَدّ خطوة إستراتيجية لتعزيز مكانة القارة الإفريقية في الساحة العالمية.

2. تعزيز دور إفريقيا لتكون فاعلًا رئيسًا في سلاسل التوريد العالمية: وفقًا لتقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا 2023، فإنه بإمكان الاقتصاديات الإفريقية تأدية دور رئيس في سلاسل التوريد العالمية. يتوقع التقرير أن تكون القارة الإفريقية جاذبة للاستثمارات الدولية؛ نظرًا للكميات الهائلة من المعادن الحيوية التي تمتلكها التي تُعَدّ أساسية للصناعات التكنولوجية المتقدمة.

ويشير تقرير صادر عن وكالة بلومبرغ الأمريكية إلى أن التوسع الأخير في أعضاء مجموعة «البريكس» قد يُؤدي إلى تشكيل نوع مختلف من الاقتصاد العالمي. ويُتوقَّع أن يعزز هذا التوسع تأثير التكتل على الساحة الدولية، وبشكل خاص في القارة الإفريقية، وهذا يُعزّز الدور الإفريقي في توازنات القوى للنظام الدولي الجديد.

3. مصالح متضاربة لدول «البريكس» في إفريقيا: على الرغم من التحركات الحالية لمجموعة دول «البريكس» نحو إعادة هيكلة النظام الدولي والتخلص من النظام أحادي القطبية، إلا أن هناك تحديات داخلية قد تهدد تماسك الدول في المجموعة. يبرز أحد هذه التحديات في الخلافات القائمة بين الصين والهند، سواء في المنافسات السياسية أم النزاع الحدودي، مما يُسلط الضوء على التحديات المحتملة فيما يتعلق بالمصالح السياسية والأمنية الكبرى. هذا التوتر قد يخلق حالة من التنافس بين هذه الدول في الساحة الإفريقية.

من ناحية أخرى هناك رؤية تتبنى فكرة أن الصين قادرة على بلورة مواءمات تستوعب التباينات الداخلية لدول مجموعة «البريكس»، ومنها التباينات المحتملة بين بعض الأعضاء الجدد. يهدف هذا التوجه إلى تعزيز نفوذ التكتل في مواجهة الهيمنة الأمريكية، مع التركيز على قدرة الصين على تجاوز الانقسامات الداخلية بين دول المجموعة بشأن قضايا مثل توسيع عدد الأعضاء، وتمرير الرغبة الصينية في ضم مزيد من الدول[23].

ومن المهم أن نلاحظ أنه يظهر بعد إقامة قمة مجموعة البريكس في جنوب إفريقيا في أغسطس 2023، أن المجموعة تعزز دورها بوصفها لاعبًا رئيسًا في الساحة الدولية، وبخاصة في سياق التوسع وتعزيز التعاون مع القارة الإفريقية. ويُعزَى الحضور القوي للقادة الصينيين والهنديين والبرازيليين إلى إستراتيجية هذه الدول لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع إفريقيا؛ لتحقيق مصالح مشتركة. يؤكد استمرار البريكس في دعم النظام الدولي المتعدد الأقطاب دورها الرئيس في تحقيق التوازن في العلاقات الدولية. ومع إضافة ست دول جديدة إلى مجموعة البريكس، يبرز هذا التوسع الإستراتيجي والرغبة في تعزيز تأثير المجموعة في النظام الدولي. يفتح هذا التطور الباب لتشكيل تحالفات جديدة ويزيد من التنافسية في ساحة العلاقات الدولية. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ وجود تحديات داخلية، خاصة فيما يتعلق بالتنافس بين الصين والهند، قد تعكس التوترات السياسية والاقتصادية في السياسات الخارجية للمجموعة. يتطلب من البريكس العمل على تحقيق توازن حساس بين المصالح المتنافسة لدول المجموعة.

وتُظهِر البريكس بوصفها لاعبًا رئيسًا يسعى إلى تحقيق توازن القوى الدولية الجديد رغم التحديات، أنّه يمكن أن يكون التعاون الفعّال بين هذه الدول مفتاحًا لتحقيق تحولات إيجابية في النظام الدولي وتعزيز التعاون مع القارة الإفريقية وغيرها من الدول في سبيل التنمية المستدامة والسلام العالمي.

المبحث الثالث: تأثير مجموعة بريكس على النظام الدولي:

في القرن الحادي والعشرين، ليس ثمة شك في الارتباط الوثيق بين الاقتصادي والنقدي والجيوسياسي. كلما ازداد التقارب الاقتصادي والتجاري بين دول بريكس، وتقدمت خطوات المجموعة نحو التوافق النقدي، ازداد وزنها السياسي وأصبح بإمكانها مواجهة الهيمنة الغربية على الشأن العالمي. وهذا بالتأكيد ما تدركه الدول الخمس التي ترتكز إليها بريكس بغض النظر عن وتيرة توسع المجموعة خلال السنوات القليلة القادمة؛ وهو أيضًا ما كانت تضمره الدعوة لتشكيل المجموعة في 2009، على الأقل لعدد من الدول المؤسِّسة. ولكن الواضح أن التقدم الذي أحرزته بريكس في الخمس عشرة سنة الماضية لم يزل متواضعًا[24].

إن إدراج هذه الدول الست يعزز قدرة البريكس على التأثير في النظام العالمي. كانت الصين، على وجه الخصوص، قوة دافعة وراء التوسع في سعيها إلى إنشاء نظام دولي أكثر توازنًا وشمولاً. ومن المقرر أن تؤثّر مجموعة البريكس الموسَّعة في عمليات صنع القرار، والتعاون الاقتصادي، واتجاه المؤسسات الدولية.

وقد يؤدي هذا التطور إلى تحولات في الطريقة التي تتعامل بها القوى الغربية التقليدية مع الاقتصادات الناشئة. ومع اكتساب مجموعة البريكس المزيد من الأهمية، فمن الممكن أن يمهد هذا الطريقَ أمام بلدان أخرى للبحث عن بدائل للنظام الذي يقوده الغرب، وهو ما قد يؤدي إلى إنشاء بنية حكم عالمية أكثر تنوعًا ولا مركزية. ومن الممكن أن يسهم الثقل الجماعي لهذه الاقتصادات المتنوعة، التي تمثل جزءًا كبيرًا من سكان العالم والناتج المحلي الإجمالي، في تشكيل عالم أكثر تعددٍ للأقطاب، وأكثر ترابطًا.[25]

خلال شهر يوليو (تموز) 2023، قُدِّر نصيب الدولار من المدفوعات عبر العالم بـ46 بالمئة، تلاه اليورو، ثم الين الياباني، ثم اليوان الصيني؛ وهذا يعني احتفاظ الدولار بموقعه المهيمن في الساحة الدولية، ومحدودية الموقع الذي اكتسبه اليوان (رغم كون الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم)، وهامشية صفقات التبادل الاقتصادي بالعملات المحلية بين دول بريكس وغيرها من دول العالم. تنبع هيمنة الدولار (واليورو)، وهيمنة الكتلة الغربية، في الساحتين الاقتصادية– المالية والسياسية من ركائز هيكلية تاريخية في موازين القوة ونظام العالم والعلاقات بين دوله، تعود إلى القرن التاسع عشر، وإلى سيطرة الكتلة الغربية على مؤسسات التجارة والاقتصاد والنقد الدولية والتحكم في المعايير المرجعية للقوانين المتعلقة بحركة التجارة والتبادل الاقتصادي والمدفوعات النقدية. وللتحرر من هذه الهيمنة ينبغي أن يتطور توافق اقتصادي ونقدي واسع النطاق، يشمل ويحتضن عددًا ملموسًا من دول العالم، خصوصًا تلك التي تؤدّي دورًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي أو تحتفظ بثروات كبيرة، تتعهدها إرادة سياسية صلبة[26].

يتعين على المجموعة الموسعة أن تتنقل بين الاختلافات في الأنظمة السياسية، والأولويات الاقتصادية، والمصالح الإقليمية. وسيكون التعاون والتنسيق الفعال بين هذه الدول عاملاً أساسيًا لتحقيق طموحاتها الجماعية وترجمة نقاط قوتها المتنوعة إلى إسهامات ذات معنى على المسرح العالمي.

كان تأسيس مجموعة بريكس خطوة إستراتيجية مهمة لدول نشأت بقوة اقتصادية وتنمو بوتيرة سريعة. يبرز تأثيرها في النظام الدولي من خلال تحديد أجندتها الخاصة وإسهامها في تحقيق التوازن في التمثيل الدولي. والقدرة على تشكيل قرارات اقتصادية وسياسية مهمة والتأثير في المنتديات الدولية– يجعلانها عنصرًا رئيسًا في تحديد مسار المستقبل العالمي. توسعت مجموعة بريكس لتشمل دولاً جديدة، وهذا يظهر استعدادها لتعزيز التعاون الدولي. وإنّ تجسيد الإرادة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة يسهم في تعزيز التوازن وتقليل الفوارق بين الدول، وهذا التأثير يعكس الانتقال من تكتل اقتصادي إلى قوة دولية شاملة، تسهم في تحديد ملامح العولمة وتكوين توجهات التعاون الدولي. في هذا السياق، يستمر تأثير مجموعة بريكس في تعزيز مفهوم

جديد للشراكة والتعاون، حيث يتمحور حول مبادئ التضامن والاحترام المتبادل، وهذا يعكس توجهًا مستدامًا نحو تحقيق التقدم والازدهار العالمي. ويمكن التعرف على تأثير بريكس عبر المحاور الآتية:

1. تأثير البريكس بوصفها قوة تغير سياسية:

شهدت التحولات الجيوإستراتيجية في مطلع الألفية الثالثة ظهور قوى دولية جديدة تعبر عن رفضها الشديد للأحادية القطبية والهيمنة الغربية في النظام الدولي. من بين هذه القوى الناشئة برزت مجموعة البريكس مثالاً بارزًا يسعى إلى كسر احتكار الهيمنة الغربية وتحقيق توازن أكبر في خضم تحولات جيوسياسية وأمنية عصفت بالنظام الدولي.[27]

بالرغم من دور الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي إلا أن مجموعة البريكس التي تضم دولاً مثل الصين وروسيا بعضويتهما الدائمة في مجلس الأمن الدولي– تسعى بشكل حازم إلى مقاومة تسلُّط الولايات المتحدة والهيمنة الغربية. وتعكس جهودها دعوتها إلى إصلاح مجلس الأمن الدولي وتوسيع عضويته لتشمل دول البريكس بمقاعد دائمة. هذا التحول يبرز أهمية مجموعة البريكس بوصفها لاعبًا فاعلاً في إعادة هيكلة النظام الدولي والإسهام في تحقيق توازن القوى والمصالح في المستقبل.

ركّزت قمة البريكس التي عُقِدت في عام 2012 تحت شعار (الحفاظ على الاستقرار والأمن والنمو) على ثلاث قضايا محورية جعلتها بمثابة إستراتيجية تطبيقية، هي:

– دور مجموعة البريكس في صياغة برنامج مشترك خاص بها يستند إلى آليات.

– مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على أثر استغلال مفهوم مسؤولية الحماية.

– ضرورة تحمل المسؤولية الجماعية لمواجهة المخاطر المحدقة بكل دولة من الدول الخمس المكونة لمجموعة البريكس، منها: النشاطات الإرهابية وتهريب المخدرات وغسيل الأموال[28].

أبرزت قمة البريكس التي عُقِدت في عام 2012، ثلاث قضايا رئيسة تُمثِّل إستراتيجية تطبيقية للمجموعة، هي[29]:

– التركيز على دور مجموعة البريكس في وضع برنامج مشترك خاص بها يعتمد على آليات محددة.

– تأكيد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مستندة إلى فهم مسؤولية الحماية.

– ضرورة تحمل المسؤولية الجماعية لمواجهة المخاطر التي تواجه كل دولة، ومن ذلك تحديات الأنشطة الإرهابية وتهريب المخدرات وغسيل الأموال.

البريكس بوصفها قوة سياسية نشأت بمبادرة روسية، وبمنطق أولي تبلور في مذكرات المفاهيم الروسية في السياسة الخارجية، وفي بريكس، ثم انعكس في الإعلانات الصادرة عن اجتماعات قمم بريكس الناجحة. والمنطق الأساسي هو أن النظام الدولي في عملية تحول تحو التعدد في القطبية، فإن أهمية الولايات المتحدة في النظام العالمي ستفسح الطريق أمام تقاسم التصويت والمبادرة والمسؤولية[30].

واتخذت دول البريكس العديد من المواقف تجاه عدد من القضايا المركزية، منها:

إن انضمام إيران منح طهران القدرة على مواجهة العقوبات الأمريكية والضغوط الدولية والعزلة الدبلوماسية التي فُرضت عليها نتيجة أزمة برنامجها النووي ودورها الخارجي في منطقة غرب آسيا، تحديدًا في الشرق الأوسط، إضافة إلى التطور الخطر في تعاونها

العسكري مع موسكو في الحرب على أوكرانيا؛ لهذا اتخذت دول المجموعة موقفًا موحدًا ضد السياسات الغربية بشأن إيران، حيث صرحت مجموعة البريكس بتأييدها حق إيران في امتلاك الاستخدامات الآمنة للطاقة النووية، من خلال دعم قرارات هذه القضايا عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية، وكذلك الاعتماد بين الأطراف المعنية ومن ذلك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودولة إيران وفق أحكام قرارات مجلس الأمن الدولي.[31]

كما رفضت مجموعة البريكس العقوبات الغربية المفروضة على روسيا وعدّتها غير شرعية، بل والأكثر من ذلك أنها تُعدّ خرقًا لميثاق هيئة الأمم المتحدة كما أنها تعوِّق تعافي الاقتصاد العالمي، حيث طالبت مجموعة البريكس في البيان الختامي للقمة الثانية التي عُقِدت في البرازيل عام 2010، بالحل السلمي للأزمة الأوكرانية، وذكرت بأن تصعيد اللغة العدائية والعقوبات المضادة واستخدام القوة لا يسهم في التوصل إلى حل سلمي وفقًا للقانون الدولي، علاوة على ذلك امتنعت كل من الصين، والبرازيل، والهند، وجنوب إفريقيا، وهي دول مجموعة البريكس إلى جانب 54 دولة أخرى عن التصويت لقرار الجمعية العامة الذي يدين استفتاء جزيرة القرم.[32]

واتخذت دول البريكس موقفًا معارضًا بشأن المستوطنات الإسرائيلية، ووُجِّهَت انتقادات لسياسة «إسرائيل» الاستيطانية باعتبارها مخالفة للقانون الدولي، كما أنها وافقت على المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع رفض المسار المنحاز بالكامل لـ «إسرائيل» التي تسير عليه الولايات المتحدة الأمريكية.[33]

2. تأثير دول مجموعة البريكس بوصفها قوة اقتصادية:

تريد دول البريكس أن تؤثر بشكل متزايد في المسرح السياسي العالمي، وبخاصة في مجالات المفاوضات الدولية، وحفظ السلام وجهود حل النزاعات. من المهم فهم أن دول البريكس لا تسعى إلى استبدال الغرب، بل تسعى إلى تحقيق تمثيل وتأثير أكبر في الشؤون العالمية. يؤكد تحالف البريكس الحاجة إلى نظام عالمي أكثر عدالة وشمولاً في الاقتصاد والسياسة العالمية.

شهد العقدان الماضيان تحولات سياسية واقتصادية كبيرة داخل دول البريكس التي أثّرت في ديناميكياتها الإقليمية. وقد شرعت هذه الدول في مشروعات طموحة للبنية التحتية، وهذا يعكس رؤى كل منها للتنمية الذكية والمستدامة. على سبيل المثال، تهدف مبادرة الحزام والطريق الصينية إلى إنشاء شبكات بنية تحتية واسعة النطاق تربط آسيا وأوروبا وإفريقيا. وخططت الهند لتطوير 100 مدينة ذكية مرتبطة بالقطارات فائقة السرعة،

في حين تسعى روسيا إلى بناء الشرق الأقصى الروسي ليكون جسرًا اقتصاديًّا جديدًا بين أوروبا وآسيا من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة المتقدمة. وركزت البرازيل وجنوب إفريقيا على التوسع الزراعي والصناعي على نطاق واسع.[34] ولدعم مشروعات البنية التحتية على مستوى العالم، ظهرت مؤسسات مالية جديدة متعددة الأطراف، ومن ذلك صندوق طريق الحرير، وبنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وتهدف هذه المؤسسات إلى جمع سيولة إضافية لتطوير البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم، وتقديم بدائل للآليات المالية التقليدية[35].

أحد المجالات الحيوية التي يمكن لدول البريكس أن تحقق فيها تأثيرًا كبيرًا هو الاستثمار المشترك في التعليم والبحث والتطوير، فضلاً عن المشاركة بالمعرفة والخبرات. ومن خلال الاستفادة من قوتها الجماعية تتمتع دول البريكس بإمكانية دفع عملية الانتقال إلى اقتصاد عالمي أكثر استدامة وعدالة. كما يمكن أن تضع استثماراتها في التكنولوجيا الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوكتشين والطاقة المتجددة، لتكون دوافع رئيسة للنمو الاقتصادي والابتكار على مستوى العالم في المستقبل القريب[36].

تعمل دول البريكس على تطوير نموذج عالمي جديد للحكم يكون موحدًا وبناءً، وليس أحادي القطب. إذا توصلت دول البريكس إلى اتفاق لإجراء التجارة باستخدام عملة مشتركة، فقد يؤدي ذلك إلى تسريع عملية إلغاء الدولار. ولن تؤدي هذه الخطوة إلى تعزيز النفوذ العالمي لدول البريكس فحسب، بل إنها ستؤدي أيضًا إلى ترسيخها كقوة قوية في القيادة العالمية. ومن المتوقع أنه بحلول عام 2030، يمكن لدول البريكس، مع توسعها المقترح، أن تسهم بأكثر من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من ترسيخ أهميتها على الساحة العالمية.[37]

مما سبق يتضح بأن دول البريكس تؤكد وجودها في السياسة العالمية، وتهدف إلى تحقيق قدر أكبر من التمثيل والنفوذ. فهي تتمتع بالقدرة على دفع النمو الاقتصادي العالمي والابتكار، وبخاصة من خلال الاستثمارات في التعليم والتكنولوجيات الناشئة. إن تطوير نموذج حوكمة عالمية موحد وبنّاء والتجارة المحتملة باستخدام عملة مشتركة يمكن أن يزيد من تعزيز نفوذها العالمي وترسيخ مكانتها كقوة قوية في القيادة العالمية. وقد ولّد نجاح البريكس اهتمامًا كبيرًا من دول أخرى، منها: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأرجنتين والجزائر والمكسيك؛ للاستثمار في هذه المجموعة. إن إدراج الدول الجديدة في بداية يناير 2024، في مجموعة البريكس سيكون له تأثير عميق في الاقتصاد العالمي والنظام العالمي.

تدعو دول البريكس إلى إجراء إصلاحات في العديد من المؤسسات العالمية، بحجة أنها ممثلة تمثيلاً ناقصًا حاليًّا. ويشددون على ضرورة معالجة هيكل الأمم المتحدة، والإسهامات في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعمليات العضوية والتجديد لتعزيز المنظمات العالمية، مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومن خلال الضغط من أجل هذه الإصلاحات، وتهدف مجموعة البريكس إلى إنشاء نظام عالمي أكثر شمولاً وإنصافًا.

تسعى الصين إلى استثمار بريكس لأهداف اقتصادية وإستراتيجية عبر الدول الأعضاء. ويمكن القول إن روسيا تسعى إلى توظيف المشروع لأغراض جيوإستراتيجية تتعلق بحربها في أوكرانيا وحربها غير المباشرة مع الناتو بقيادة الولايات المتحدة، فإصرار روسيا على انضمام دول لا تتوفر فيها شروط الانضمام إلى المجموعة بسبب العقوبات الاقتصادية كإيران بما تمثّله من عبء على المجموعة- إنما لأهداف مكافأة الدول التي وقفت معها في الحرب الروسية-الأوكرانية وتشكيل محور إستراتيجي مناوئ للولايات المتحدة والغرب، لا يقف عند التنافسية الاقتصادية المتوخاة من تشكيل بريكس. إذن يمكن القول: إن مجموعة البريكس قد تكون محل تجاذب صيني- روسي لتوظيف التجمع لمصالحهما في خدمة مشروع الحزام والطريق الصيني، أو دعم روسيا في حربها ضد الناتو على الأراضي الأوكرانية، وهذا يمثّل تهديدًا وجوديًّا للتجمع مهما بلغ توسعه في أعضائه.

ما يزال أمام بريكس طريق طويل حتى تتحول إلى منظمة عالمية يمكنها إعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، وإنهاء الهيمنة الغربية على المنظمات الدولية ذات الصلة بالاقتصاد الدولي كصندوق النقد والبنك الدوليين، فالوصف الأدق لبريكس هي أنها «منظمة عابرة للقارات» أو «منتديات للتعاون الدولي»، فهي لم تحقق حتى اللحظة مفهوم «الشخصية القانونية» بحيث يُمكنها التمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء المؤسسين، ومن ذلك اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات والقيام بالتصرفات القانونية، وهذا بطبيعة الحال غير متاح للبريكس قبالة دولها الأعضاء.

أصبح الآن للدول العربية دور رئيس في مجموعة بريكس، وهذا سينعكس إيجابًا عليها وعلى الأعضاء الآخرين، وبخاصة في جانب الفرص الاستثمارية النوعية، وبرامج التنمية الشاملة، إلى جانب أمن الإمدادات النفطية، كما أنّه من المؤكد استفادة المنطقة العربية بأكملها من وجود الدول العربية في المجموعة، بحيث ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية بالمنطقة، وبخاصة أن مصر، والسعودية، والإمارات، لها تأثير قويّ جدًّا في الشرق الأوسط، وهو ما يزيد من نفوذ هذه المجموعة.

وممّا يظهر تطورًا كبيرًا في دور دول البريكس على الساحة الدولية أنها تسعى إلى تحقيق تأثير أكبر في المفاوضات الدولية وحل النزاعات، وهي تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والبنية التحتية؛ ففي مجال البنية التحتية، تبرز مشروعات طموحة تهدف إلى تعزيز التنمية الذكية والمستدامة، مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية وتطوير المدن الذكية في الهند، ويظهر تأثير هذه المشروعات على الديناميات الإقليمية والعلاقات الاقتصادية العالمية.

وتُسلط دول المجموعة الضوء على دور مؤسسات مالية متعددة الأطراف مثل صندوق طريق الحرير وبنك التنمية لمجموعة البريكس في دعم مشروعات البنية التحتية على مستوى العالم. هذه المبادرات تشير إلى رغبة البريكس في تقديم بدائل للآليات المالية التقليدية. وتبين أهمية الاستثمار المشترك في التعليم والبحث والتطوير، وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين والطاقة المتجددة... وهذا يعكس التحول نحو اقتصاد عالمي أكثر استدامة وابتكارًا. في الإطار نفسه تسعى دول البريكس إلى إيجاد نظام عالمي جديد للحكم يكون موحدًا وبنَّاءً، من خلال اهتمامها بتحسين هياكل مؤسسات دولية، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

الخاتمة:

بدأت دول البريكس على شكل تحالف يهدف إلى تحقيق تأثير أكبر في الساحة العالمية من دون استبدال الغرب، وهي تؤكد الحاجة إلى نظام عالمي أكثر عدالة وشمولاً. تطورت هذه الدول بشكل كبير في العقدين الماضيين، حيث ركزت على المشروعات الطموحة للبنية التحتية والتنمية المستدامة. استثماراتها المشتركة في التعليم والبحث والتطوير، وتبني تقنيات ناشئة- كل ذلك يعزز قدرتها على دفع عملية الانتقال إلى اقتصاد عالمي أكثر استدامة. تسعى المجموعة إلى تطوير نموذج حوكمة عالمي جديد، وتدعو إلى إصلاحات في المؤسسات العالمية. باختصار، تمتلك دول البريكس رؤية مستقبلية للتأثير العالمي، وتسعى إلى الإسهام في تحقيق توازن أكبر في العلاقات الاقتصادية وتعزيز العدالة الدولية.

في العقدين الماضيين شهدنا تقدمًا ملحوظًا في تطور دول البريكس، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، حيث سعت هذه الدول إلى تحقيق تأثير أكبر على المسرح العالمي. تركز دول البريكس على تعزيز التمثيل والتأثير في المفاوضات الدولية بدون استبدال الغرب، وترسيخ نظام عالمي أكثر عدالة وشمولاً في الاقتصاد والسياسة العالمية.

تمثل المشروعات الطموحة للبنية التحتية نقطة محورية في إستراتيجيات البريكس، حيث اختارت الدول توجيه استثمارات ضخمة نحو تحسين البنية التحتية لدعم التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تمتلك الصين مبادرة الحزام والطريق التي تستهدف ربط مناطق مختلفة في العالم، في حين تركز الهند على تطوير مدن ذكية مرتبطة بشبكات نقل فائقة السرعة، وتسعى روسيا إلى تحويل الشرق الأقصى إلى جسر اقتصادي بين أوروبا وآسيا. على الصعيدين السياسي والاقتصادي، تَعُدّ دول البريكس الاستثمار المشترك في التعليم والبحث والتطوير من أبرز وسائل تحقيق تأثيرها. وهي تهدف إلى استغلال جماعي لقوتها؛ لدفع عملية الانتقال نحو اقتصاد عالمي أكثر استدامة وعدالة. ويظهر ذلك بشكل واضح في استثماراتها في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوكتشين، والطاقة المتجددة، وهي محركات للنمو الاقتصادي والابتكار في المستقبل.

دول البريكس تمثّل تحوّلاً جيوسياسيًّا بارزًا في النظام الدولي، حيث تسعى لتحقيق توازن وتمثيل أكبر وتحدي الهيمنة الغربية. ويظهر تأثيرها السياسي من خلال مواقفها المشتركة والتصدي للسياسات الأحادية القطبية.

تسعى دول البريكس في سياق التحولات الجيوإستراتيجية إلى تغيير ديناميات النظام الدولي من خلال الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن الدولي لتعزيز التمثيلية والعدالة. كما أنّها تستند إلى التعاون في التحالف لتحقيق تأثير أكبر في المحافل الدولية. وفيما يتعلق بالقضايا الدولية تُظهر دول البريكس تكاملاً في مواقفها، حيث تدعم إيران في حقوقها النووية وتعارض العقوبات الغربية. كما تعبّر عن رفض للمستوطنات الإسرائيلية وتؤكد ضرورة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بوسائل دبلوماسية. في جوهرها، تمثل دول البريكس محورًا للتعددية القطبية وتحديًا للنظام الدولي التقليدي، حيث تعمل على تحقيق تأثير سياسي أكبر، وتشكيل توجهات جديدة في صياغة السياسات الدولية، وتعمل دول البريكس على تحديث نظام الحوكمة العالمي وتحقيق توازن في التمثيل. وتدعو إلى إصلاحات في المؤسسات الدولية، مع التركيز على معالجة هيكل الأمم المتحدة وتعزيز إسهاماتها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. حيث يظهر اهتمامها من خلال تعزيز العدالة الدولية والإسهام في تشكيل مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية.

وأخيرًا يبرز دور البريكس بوصفها محورًا مؤثِّرًا في السياسة العالمية، حيث تتطلع إلى تحقيق تأثير أكبر والإسهام في تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي. وهي تمتلك فرصًا كبيرةً لتحقيق التوازن والعدالة في العلاقات الدولية، وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي بشكل شمولي.

الهوامش والمصادر:

1. بريكس.. التحالف الذي هز كبرى الاقتصادات وتتهافت إليه الدول، سكاي نيوز العربية، متاح على الرابط https://2u.pw/YDKJzir، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/03.
2. براهما تشلاني، البريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص18.
3. نسيب شمس، «البريكس» والمواجهة الإستراتيجية مع أمريكا، العربي الجديد، متاح على الرابط https://2u.pw/jpdmzhi، تم الاسترجاع 2023/10/02.
4. سعداوي عبد الغني، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوصياف بالمسيلة، الجزائر،2022، ص22.
5. مجموعة بريكس وأهدافها، الجزيرة، متاح على الرابط الالكتروني https://2u.pw/0XkG7J، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/06.
6. نبذة عن مجموعة «بريكس»، https://2u.pw/1nww6l2، BBC NEWS، تم الرجوع 2023/10/1.
7. علاء الدين الجعبري، واقع مستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2018، ص 18-19.
8. تعرف على مجموعة بريكس BRICS، التكتل الاقتصادي الدولي الأكبر في العالم، فايننس فيجنز، متاح على الرابط https://2u.pw/zMsXirJ، تم الاسترجاع 2023/10/04.
9. إيهاب حمدي، ماذا تعرف عن مجموعة بريكس؟ وما هي أهدافها؟، متاح على الرابط https://2u.pw/KgpYXx9، تم الاسترجاع 2023/10/04.
10. إعلان موسكو قمة البريكس الـ 12، ARABIC.NEWS.CN، متاح على الرابط https://2u.pw/Uthb97f، تم الاسترجاع 2023/10/05.
11. سامر باطر، ما هي مجموعة بريكس؟ وما هي مكاسب الانضمام إليها، متاح على الرابط https://2u.pw/s5b1ZRN، تم الاسترجاع في 2023/10/03.
12. سعداوي عبد الغني، مرجع سابق، ص 45.
13. وداد أبو شقرا، ما هو بنك التنمية، الذراع المالية لمجموعة البريكس؟ متاح على الرابط https://2u.pw/cH5gi3Q، تم النظر 2023/10/03.
14. What Is BRICS and Who Are Its Members? , link https://2u.pw/khoTIRg, Retrieved on date 03/10/2023.
15. ماذا يعني توسيع «بريكس» بالنسبة للتكتل والدول الأعضاء؟، سكاي نيوز العربية، متاح على الرابط https://2u.pw/JiGX7UH، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/05.
16. جوهانسبرغ: مشوار طويل لنظام اقتصادي بديل، دار الفكر، متاح على الرابط https://2u.pw/JAiLI6M، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/05.
17. ست دول جديدة تنضم إلى مجموعة بريكس اعتبارًا من 2024، جوهانسبرغ (أ ف ب)، متاح على الرابط https://2u.pw/bfu9HIN، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/05.

18. توسيع البريكس: تقييم التداعيات العالمية، والديناميكيات الإفريقية، المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، متاح على الرابط https://2u.pw/66iKCLP، تم الاسترجاع 2023/10/04.
19. محمد عبد الكريم أحمد، (عين على إفريقيا: 18-20 أغسطس 2023): إفريقيا على هامش "بريكس": كثير من الوعود قليل من العائدات، متاح على الرابط https://2u.pw/aXWx3gA، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/05.
20. بينها السعودية والجزائر ومصر... ما هي الدول المرشحة للانضمام إلى مجموعة بريكس؟، فرانس 24، متاح على الرابط https://2u.pw/JOI9Pei، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/06.
21. عبد الحافظ الصاوي، بريكس.. ماذا ستكسب الست دول الجديدة من انضمامها للتكتل؟، متاح على الرابط https://2u.pw/12bH3md، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/06.
22. كيف عكست قمة «البريكس» التنافس الدولي في إفريقيا؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط https://2u.pw/UcA70KO، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/07.
23. محمد بن صقر السلمي، التنافس الأمريكي الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، متاح على الرابطhttps://2u.pw/PxxNj، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/06.
24. توسيع بريكس: تحديات التوافق ووعود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/5724، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/06.
25. توسيع البريكس: تقييم التداعيات العالمية، والديناميكيات الأفريقية، المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، متاح على الرابط https://2u.pw/66iKCLP، تم الاسترجاع 2023/10/04.
26. توسيع بريكس: تحديات التوافق ووعود التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/5724، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/06.
27. مسلم عمران، بعد سياسات ترمب.. هكذا تتحول موازين القوى في العالم!، متاح على الرابط https://2u.pw/WVKFkSn، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/08.
28. فتحي البريكي، البريكس والنظام الدولي الراهن، مجلة الجامعي، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، ع 22، 2015، ص 77-89.
29. إعلان موسكو قمة البريكس الـ 12، مرجع سابق.
30. "بريكس".. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي، الجزيرة، متاح على الرابط https://2u.pw/7qTo0Xn، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/09.
31. حسن فحص، إيران وعضوية «بريكس» وأوهام الانتصار الإستراتيجي، متاح على الرابط https://2u.pw/icFD1lN، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/08.
32. سناء خضران، تأثير مجموعة البريكس في النسق الدولي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقله، الجزائر، 2019، ص 43.
33. صلاح الدين أحمد، دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، م10، ع4، ج1، 2019، ص 164.

34. بريكس. التحالف الذي هز كبرى الاقتصادات وتتهافت إليه الدول، سكاي نيوز العربية، متاح على الرابط https://2u.pw/YDKJzir، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/08.

35. تعرف على مجموعة بريكس BRICS، التكتل الاقتصادي الدولي الأكبر في العالم، مرجع سابق.

36. محمد النوري، مجموعة «البريكس» ودورها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مركز الجزيرة للدراسات،https://2u.pw/XTU1Pxc، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/08.

37. هل ستكون «بريكس» محرّكًا لنظام تجارة عالمي جديد؟، سكاي نيوز العربية، متاح على الرابط https://2u.pw/9Tw6UEP، تم الاسترجاع بتاريخ 2023/10/09.